ماضيًا او امرًا ليفيد المبالغة الى حد العجبية فجعلا لانشا التعجب
وزيد الباء في اخر الثاني ليفيد تاكيد النسبة في انشا التعجب
كما تفيده صيغة الامر ولذا صار اكد من الاول فلما وضعا لانشا
التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناهما
التركيبي بعد الوضع وانما الباقي فيهما المعنى المصدري للتعجب
به ولذا لا يتغير صيغتهما عن ضميرهما في جميع الحالات
ثم طريق التوصل فيهما ان يوخذ صيغة التعجب من الفعل
الدال على نوع من اسباب التعجب ويجعل مصدر فعل قصد
تعجبه مفعولا له او مجرورا بالباء نحو ما اشد بياضه وما
اشد عماه ونحو ما اقل اكرامه وما اكثر تفريحه وما اظهر
انكساره وما افرح استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه
وعماه وعجيب اكرامه قلته وتفريحه كثرة وعجيب ظهور انكساره
وفرح استخراجه ومن تفسير بثلاثة انواع تامل وتحقق
اشدد ببياضه واشدد بعماه اي عجيب بياضه وعماه ان
كان المجرور فاعلا والباء زائدة او عجيب تبييضه وتعميته
اي النسبة الى العمى الشديد ان كان المجرور مفعولا والباء
للتعدية ونحو اقوى بدحرجته اي عجيب دحرجته زيدا اي المجرور
على اختلاف القولين في المجرور واكثر بمقاتلته اي عجيب
اكثار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل او الى المفعول واسرع
باحلوانه اي عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل
واظهر باشتهاره اي عجيب اظهاره او ظهوره على اختلاف

مرجع

مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر ان الضمير فيما
افعله فاعل وفي افعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء
المقام **فصل في تصريف الافعال الصحيحة** من المجردات
والمزيدات المراد بتصريف الافعال ذكرها محولة الى فروعها
كالتثنية والجمع والخطاب والتكلم ولما كان اشتقاق الصيغ
المطردة من المختلفة بالحاق الضماير كان حق المطردة تأخير
ذكرها عن ذكر المختلفة ولذا اخرها في هذا الفصل عما قبله
واراد بالصحيح ما كان صحيحا في اصله فيندرج نحو استلقى
واختار تصريف الصحيح لسلامته عن التغيير فيليق بكونه
معيارا **يتصرف الماضي** بسبب الحاق الضماير **والمستقبل** بفتح
الباء على المشهور والقياس يقتضي كسرها لان زمانه آن فيليق
ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكان فتح الباء لان زمانه
الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر كما ذكره
التفتازاني **و يتصرف الامر والنهي** يندرج فيهما الغائب
والحاضر **من المعروف والمجهول** اي من معروف هذه الاربعة
ومجهولها **على اربعة عشر وجها** اي صيغة ومعنى الكلم باعتبار
متباينتهما من الحركة والسكون وترتيب الحروف ان قلت
تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغة
ثلاثة عشر قلت انهما مختلفان تقديرا فان صيغة المفرد
معتبرة في تقدير فرعه والتغاير التقديري والاعتباري كاف
في التعدد ولولا الاعتبار لما ارتقت صيغ الافعال الى كذا

Copyright © King Saud University